

## سلسلة مذكرات خاصة عن سياسات المالية العامة للاستجابة لجائحة كوفيد-19

هذه واحدة من سلسلة مذكرات تصدرها إدارة شؤون المالية العامة لمساعدة البلدان الأعضاء في التصدي لحالة الطوارئ الناجمة عن فيروس كورونا. وتعتبر الآراء الواردة في هذه المذكرة عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء الصندوق أو مجلسه التنفيذي أو إدارة الصندوق العليا.

إدارة المخاطر على المالية العامة في ظل الضغوط المالية<sup>1</sup>

ستؤثر الأوضاع الاقتصادية الكلية والمالية سريعة التطور بشكل سلبي على الموارد العامة في أنحاء العالم. وسوف تشهد الكثير من الحكومات هبوطاً في إيراداتها وارتفاعاً في نفقاتها. وسوف يتحقق مزيد من الالتزامات الاحتمالية القائمة على الحكومات. وأخيراً، فتدابير المالية العامة المختلفة التي تطبقها الحكومات استجابة لذلك سوف تتسبب في ظهور مخاطر مالية جديدة. وينبغي للحكومات أن تحدد المخاطر المختلفة على آفاقها المالية من منظور شامل، وتقيس تأثيرها على المالية العامة، وتديرها بصورة استباقية. وتناقش هذه المذكرة الاستراتيجيات والخطوات التي يمكن أن تتخذها الحكومات للتعامل مع المخاطر على المالية العامة.

## أولاً- إدارة المخاطر على المالية العامة - نظرة عامة

تؤثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الموارد العامة للبلدان من خلال زيادة الإنفاق وتراجع تحصيل الإيرادات، ومن خلال الالتزامات الاحتمالية التي تتحول إلى التزامات فعلية. وإضافة إلى ذلك، فمن المرجح أن تولد تدابير السياسات لمواجهة الأزمة مخاطر جديدة على المالية العامة. وعندما تزداد المخاطر المالية، يتعين على الحكومات أن تفهم أولاً الطريقة التي تتأثر بها مراكز المالية العامة الأساسية. والدرس المستفاد من مواقف الضغوط الاقتصادية الكبيرة الماضية هو أن حالات تحقق الانكشاف للمخاطر الموجودة يمكن أن تكون كبيرة وأن علاقة الارتباط بينها وثيقة. وفي هذا السياق، يتعين على الحكومات أن تُقيّم مجموعة واسعة من المخاطر المحتملة على المالية العامة، بما فيها ما ينشأ من:

- التدهور الحاد في الأوضاع الاقتصادية الكلية، والتراجع الحاد في أسعار السلع الأولية، والانخفاض الحاد في أسعار العملات، واتساع فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية.
- متطلبات خدمة الضمانات الصريحة القائمة التي يمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة. على سبيل المثال، قد يقتضي الأمر أن تقوم الحكومات بخدمة ضمانات القروض القائمة للشركات نتيجة لمشكلات في التدفق النقدي أو السيولة. وتراجع طلب المستهلك (في شكل حركة أقل نتيجة للقيود على السفر مثلاً) يمكن أن يدفع الحكومة إلى دعم المدفوعات لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع النقل.

<sup>1</sup> إعداد إمرة بالبيك، وأماندا صايغ، وسانديب ساكسينا، وميشيل ستون، وكلود وندينغ.

- عمليات الإنقاذ للمؤسسات العامة المتعثرة، ولاسيما العاملة في مجالات أنشطة متأثرة بصورة مباشرة بفيروس كوفيد-19 (مثل شركات الطيران الوطنية)، أو لدعم الحكومات دون المركزية نتيجة لنقص الإيرادات أو المصاعب في خدمة الدين.
- الحاجة إلى دعم السيولة في القطاع المالي.
- تأثر الزيادات في صناديق معاشات التقاعد محددة المنافع بانخفاض قيم الأصول و/أو تبلور ضمانات التقاعد.

وخلال الأزمة المالية العالمية، أدت المخاطر المالية التي تحققت إلى زيادة الدين العام على معظم الاقتصادات المتضررة بشدة، وبلغ متوسط الزيادة 26 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، ويرجع ثلثها إلى عمليات غير مدرجة في الموازنة.<sup>2</sup>

وتسهم الشفافية في الإفصاح عن المخاطر على المالية العامة بشكل كبير في دعم مراقبة هذه المخاطر وتخفيف آثارها. وينبغي أن تستثمر الحكومات في فهم التأثير الذي يمكن أن تحدثه تغيرات الأوضاع الاقتصادية الكلية والمالية المختلفة في موازنتها، وفي تحديد الالتزامات الاحتمالية الرئيسية وقياسها واحتمالات تبلورها. وينبغي أن ينصب التركيز في المقام الأول على البنود الكبيرة التي توجد احتمالات كبيرة بتبلورها، وينبغي النظر في الالتزامات الاحتمالية الصريحة والضمنية.

## ثانياً- تدابير السياسات للاستجابة لتفشي كوفيد-19

تستخدم الحكومات مجموعة من إجراءات الدعم لمواجهة التحديات الاقتصادية الكلية والاجتماعية التي تفرضها جائحة كوفيد-19 الحالية (المرفق 1). وإجراءات الدعم يمكن أن تأخذ أشكالاً متنوعة كما أن لها انعكاسات مختلفة على المالية العامة. فبعضها يؤثر على الموارد العامة مباشرة في صورة ارتفاع عجز المالية العامة. وبعضها الآخر لن يؤثر على عجز المالية العامة ولكن ربما أدى إلى زيادة الدين (عمليات خارج الموازنة/تحت الخط)، بينما هناك إجراءات أخرى تُعرض الموارد لمخاطر متوسطة وطويلة الأجل (الالتزامات الاحتمالية) ويتعين تحديدها وإدارتها بشفافية.

- **إجراءات الموازنة** تتضمن النفقات الإضافية (مثل الإنفاق على الخدمات الصحية وإعانات البطالة)، والمنح الرأسمالية والتحويلات الموجهة للمستحقين (مثل دعم الأجور أو التحويلات المباشرة)، أو الإجراءات الضريبية (تخفيض الضرائب أو تخفيفها أو تأجيلها)، وتقدّم من خلال قنوات الموازنة المعتادة. وستعكس تكلفتها الكاملة على رصيد المالية العامة ودين الحكومة، ما لم تكن تقابلها إجراءات تعويضية (كإعادة ترتيب أولويات النفقات مثلاً).

- **الإجراءات خارج الموازنة** تنطوي عموماً على إنشاء أصول كالقروض أو رأس المال المساهم في الشركات، وقد تكون بعض الإجراءات أيضاً خارج الموازنة نتيجة لنقص الشفافية. وعادة ما يجري تمويل الإجراءات خارج الموازنة بالدين، لكنها لا تضيف إلى عجز المالية العامة المسجل إلا إذا كانت تُعتبر غير اقتصادية، أي أن التدخلات إما تؤدي إلى تكبد خسارة متوقعة أو ليس من المعقول احتمال أن تحقق معدل عائد اقتصادي. وغالباً ما تترتب عليها مخاطر إضافية لأنها غير خاضعة لنفس إجراءات الفحص التقليدية أو تُوجّل التكاليف للمستقبل. وتتضمن هذه الإجراءات:

- **ضخ رأس المال السهمي** في المؤسسات العامة المالية وغير المالية والذي يوفر لها السيولة أو دعم أطول أجلاً (مثل ألمانيا وكوريا الجنوبية وشيلي).
- **القروض** للشركات أو الأسر لتخفيف وطأة نقص التدفقات النقدية والسيولة (مثل الولايات المتحدة والنرويج وتايلند). وقد يكون لها تأثير طفيف أو ليس لها تأثير مطلقاً على عجز المالية العامة في البداية لكنها قد ترفع الدين. وتترتب عليها مخاطر على الحكومة إذا لم تسدد القروض في المستقبل.

<sup>2</sup> تقرير IMF (2012) "Fiscal Transparency, Accountability, and Risk," Fiscal Affairs Department

- **مشتريات الأصول**، مثل شراء الأصول المتعثرة أو سندات الشركات ذات التصنيف المنخفض لتوفير سيولة تدعم المؤسسات المالية (مثل الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة). ويتوقف صافي تكاليف المالية العامة على استرداد الأصول المتوقع والفعلي مستقبلاً.
- **تحمل الدين** من جانب الحكومة (خاصة الديون والالتزامات المستحقة لطرف ثالث). وعادة لا تترتب عليه تكلفة على المالية العامة (في البداية) لكنه يرفع الدين العام مباشرة وربما أثر على عجز المالية العامة مستقبلاً.
- **الضمانات الحكومية** قد تُمنح للبنوك أو الشركات أو الأسر لمعالجة المخاوف بشأن الثقة، وتخفيف ضغوط السيولة أو كجزء من برامج الضمانات الشاملة لقطاعات محددة، كالضمانات لمشروعات الأعمال الصغيرة مثال (مثل المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وأستراليا). ولا تترتب عليها تكلفة مباشرة في البداية، ولكن تترتب عليها خصوم احتمالية، بينما تتعرض الحكومة لطلب الضمانات مستقبلاً. والالتزامات الاحتمالية الأخرى تشمل خطابات التطمين والتعويض.
- **الصناديق خارج الموازنة** التي تنشأ لتقديم/توجيه المساعدة بدلا من تقديم دعم مباشر للموازنة. (مثل صندوق التضامن الفرنسي). وبينما الصناديق خارج الموازنة قد تُعتبر مفيدة من منظور التشغيل، فيمكنها بسهولة إضعاف المساءلة والانضباط على مستوى المالية العامة. وينبغي الإلتناء عن إنشاء صناديق جديدة خارج الموازنة، وخاصة في مواجهة أزمة مستمرة. والأهم من ذلك، أن الصناديق خارج الموازنة ينبغي أن تكون جزءا من الموازنة.
- **العمليات شبه المالية** من خلال البنك المركزي وغيره من المؤسسات العامة المالية وغير المالية بهدف دعم القطاع المالي والأفراد/منشآت الأعمال بالسيولة (مثل المملكة العربية السعودية)، أو السيطرة على الأسعار. وتدعو المعايير الدولية إلى قيد عنصر الدعم في العمليات شبه المالية داخل الموازنة. ومع هذا، فعلى غرار الصناديق خارج الموازنة، إذا كانت العمليات خارج الموازنة فلن يكون لها تأثير مباشر أو مسجل على المالية العامة لكنها من المحتمل أن تسبب مخاطر وقد تضعف المساءلة والانضباط على مستوى المالية العامة.
- وينبغي تقييم انعكاسات الإجراءات خارج الموازنة على المالية العامة، وتتبعها وإدارتها وإعداد تقارير عنها بشفافية. والصناديق خارج الموازنة وغيرها من العمليات المالية خارج الموازنة ينبغي أن تتضمن شرط البطلان التلقائي و/أو استراتيجية لدمج هذه العمليات في الموازنة عندما يعود الوضع إلى طبيعته.

### ثالثاً - تقييم وإدارة المخاطر المصاحبة لسياسات التصدي للأزمة

بينما تأثير إجراءات الموازنة على عجز المالية العامة والدين واضح بشكل عام، فالإجراءات خارج الموازنة تولد مخاطر جسيمة على المالية العامة قد تظل غير معروفة و/أو غير مفهومة بالقدر الكافي. وعندما تتخذ الحكومات قرارات بشأن ما إذا كانت ستنفذ هذه الإجراءات، ينبغي أن تنظر فيما يلي:

- **المنطق وراءها** - هل يوجد منطق سليم وراء هذا الإجراء؟ ما هي أهداف السياسات التي تسعى لتحقيقها؟ هل توجد أشكال من الدعم العام ذات تكلفة أكثر كفاءة لتحقيق هذه الأهداف؟
- على سبيل المثال، قد تختار الحكومات تحمل المخاطر في ظل ظروف إخفاق الأسواق أو عدم اكتمالها - بما لذلك من تبعات من شأنها أن تتفاقم خلال فترات تصاعد عدم اليقين كما هو الحال في الوضع الراهن - أو لاعتبارات استقرار الاقتصاد الكلي.
- ويتعين النظر في المفاضلات بين السياسات. على سبيل المثال، الإقراض المباشر لدعم الموازنة قد يتسم بدرجة أعلى من فعالية التكلفة مقارنة بمنح ضمانات لمرة واحدة للأفراد المستفيدين، نظراً لأن الإقراض الخاص يحمل علاوة مخاطر أعلى. وتتسم كذلك بأنها أكثر شفافية. وربما كانت درجة فعالية التكلفة أعلى في الضمانات الشاملة حيث تمتد منافعها لتشمل عددا كبيرا من المستفيدين لأنهم يستطيعون تنفيذ معاملاتهم بتكلفة أقل.

## التكاليف - ما هي تكاليف الدعم التي تتحملها المالية العامة حالياً ومستقبلاً؟

- ينبغي للحكومات أن تُقيّم الحد الأقصى للانكشاف من الالتزامات الاحتمالية والمعاملات الأخرى خارج الموازنة وما إذا كانت ستتمكن من استيعابها في أسوأ الأحوال وتقييم القدرة على تحملها يضمن إدراك صناعات السياسات لتأثير التدابير على المالية العامة ويمكن أن يساعد في مراقبة هذه المخاطر وحسابها وإدارتها.
- وينبغي تقدير التكاليف المتوقعة للضمانات وغيرها من الالتزامات الاحتمالية (مثل التي تنشأ من خلال عمليات شبه مالية)، بما في ذلك احتمال تحققها، والحجم المحتمل لتغطيتها. غير أنه في الوضع الحالي، وفي ظل أجواء عدم اليقين المتزايد المحيط بحجم التأثير الاقتصادي لتقسي كوفيد-19 وطول مدته، تكاد تكون الدقة في تقدير احتمالية تحقق المخاطر أمراً مستحيلاً.
- وينبغي رصد مخصصات ملائمة في موازنة الحكومة لسد التكاليف التي تنشأ من عدم سداد الضمانات وتبلور الالتزامات الاحتمالية الأخرى.

## تخفيف المخاطر - ما الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتخفيف المخاطر أو الحد من الانكشاف؟

- الحد من حجم المخاطر التي تتعرض لها الحكومة من انكشاف أنواع معينة من المخزون أو وضع حد أقصى لها.
- ربما كان استخدام شروط البطلان التلقائي ملائماً وكذلك وضع استراتيجيات للخروج عندما يتعافى الاقتصاد.
- وبالنسبة للضمانات، يمكن تقديم ضمانات جزئية، وتأمين الأصول الضامنة، وتضمين مخصصات لاستخلاص الأصول، و/أو فرض رسوم قائمة على المخاطر.
- التعاون العالمي لمواجهة الجائحة والتداعيات الاقتصادية الحالية.
- القرارات بشأن الحد من المخاطر أو تخفيفها، أو تحملها مباشرة، ينبغي أن تستند إلى تقييم للتكاليف والمنافع المحتملة من منظور الاستقرار الاقتصادي الكلي، واستدامة المالية العامة وكفاءتها.

## إدارة المخاطر - ما هي الآليات الموضوعية للسيطرة على التعرض للمخاطر ومراقبتها؟

- تقتضي وجود وحدة تقوم بدور حارس البوابة/ موافقة الحكومة المركزية - وزير المالية أو مجلس الوزراء مثلاً (ربما تطلب ذلك موافقة مجلس النواب في بعض الحالات لكن ذلك قد يُبطئ الحصول على الدعم).
- وضوح المسألة لمراقبة الالتزامات الاحتمالية وإدارتها وإبلاغ بياناتها.
- التأكد من وضع آلية رقابة لاستعراض ما يلي بانتظام: (1) احتمال تحقق المخاطر كلما توافرت معلومات جديدة، و(2) ما إذا كانت السياسات المطبقة حالياً لا تزال ملائمة، و(3) ما إذا كانت الإجراءات المعمول بها لتخفيف آثار المخاطر كافية.
- إنشاء آليات للتنسيق بين وحدات الحكومة لتقييم المخاطر ومراقبتها والتحرك على مستوى السياسات، ولا سيما بين وزارات المالية والاقتصاد والبنوك المركزية لمراقبة المخاطر على القطاع المالي وإدارتها.
- مشاركة مجلس النواب في مراقبة منح الضمانات وطلبها وكذلك تأثيرها على الاقتصاد كما أن استخدام إجراءات الدعم سيساعد على إضفاء مزيد من الشرعية.
- ضمان الإفصاح الكامل عن كل تدابير المالية العامة، سواء كانت مباشرة أو احتمالية، داخل الموازنة أو خارج الموازنة.

## رابعا- تعزيز القدرات المؤسسية ككل في مجال الإدارة المالية العامة

من شأن الإدارة المالية العامة القوية أن توفر الحماية من المخاطر على المالية العامة وأن تعزز قدرة الحكومة على مواجهة الأزمة وإدارة المخاطر على المالية العامة. وفي مواجهة أزمة سريعة التطور مثل جائحة كوفيد-19، من المفيد اتخاذ منحج يقوم على مشاركة الحكومة بجميع مستوياتها في إدارة الموارد العامة، مثل تأسيس فريق مشترك بين الوزارات يُعنى بإدارة أزمات الإدارة المالية العامة، بما في ذلك تقييم التأثير المحتمل من

السياسات الجديدة والاقتراحات بشأن السياسات على المالية العامة/الموازنة، والإشراف على التطبيق المتسق لإجراءات الإدارة المالية العامة على مستوى الحكومة كلها. فيما يلي إجراءات الإدارة المالية العامة المقترحة:<sup>3</sup>

#### الاحتفاظ برؤية حديثة للموارد العامة

- تشديد مراقبة الإيرادات والنفقات، (وزيادة تواترها)، وكذلك العمليات خارج الموازنة، سيعطي مؤشرا مبكرا على التأثير الذي يقع على مركز المالية العامة الكلي وعلى مختلف قطاعات الاقتصاد. وسيقتضي ذلك درجة تواتر أعلى في تحديث المعلومات من الأجهزة الضريبية ونظم المدفوعات (IFMIS) ومديري الديون، وكذلك المراقبة الدورية للالتزامات الاحتمالية وتراكم المخاطر على المالية العامة.
- البدء في إعداد مذكرة أسبوعية عن تطورات المالية العامة تبين (1) الاختلاف في الإيرادات والمصروفات عن الأحوال العادية، و(2) تأثير السياسات المعلنة (التكلفة الجديدة والتغير في التكلفة عن السياسات التي أُعلنت في السابق على حد سواء)، بما في ذلك خارج الموازنة، و(3) الالتزامات الاحتمالية التي تتحقق، و(4) دين الحكومة ومركز السيولة لديها.

#### مواصلة حساب تكاليف الخيارات والإجراءات للاستجابة الطارئة

- يتعين حساب تكلفة كل قرارات الحكومة وإجراءاتها المعلنة وتسجيلها ومراقبتها.
- حساب التكلفة المبدئية ينبغي أن يتضمن كلا من وزارة المالية والوزارات المنفقة التي تنفذ المصروفات ذات الأولوية مثل وزارة الصحة، وربما كانت تقريبية، لكن ينبغي تحديث حساب التكاليف مع تطور الأحداث وتوافر مزيد من المعلومات.
- التواصل بوضوح حول استجابة سياسة المالية العامة يساعد على كسب ثقة مؤسسات الأعمال والمستهلكين إلى أقصى حد.

#### إزالة الحواجز أمام الإنفاق الطارئ الضروري

- إصدار الموافقات التشريعية على المصروفات الجديدة، وممارسة صلاحيات الإنفاق القائمة بمزيد من المرونة. على سبيل المثال، أعدت فرنسا الموازنة التكميلية الأخيرة واعتمدها خلال أسبوع.
- طلب الدعم الخارجي من المؤسسات المالية الدولية بما في ذلك تنمية القدرات، إذا اقتضت الحاجة.
- تحديد المصروفات غير ذات الأولوية والمتأخرة لإتاحة المجال أمام إجراءات الإنفاق الطارئ الجديدة.

#### ضمان توجيه النقدية نحو الاحتياجات الأشد إلحاحا

- ضمان تدفق المعلومات بين الوحدات الحكومية في الوقت المناسب عن احتياجاتها من التدفق النقدي.
- الدقة في مراقبة الأرصدة النقدية، من خلال تبادل المعلومات يوميا مع مقدمي الخدمات المصرفية.
- التركيز في إصدار النقدية على بنود الإنفاق ذات الأولوية القصوى.
- استكشاف الفرص لإيجاد أي تجمع نقدي كبير لدى الحكومة خارج نظام حساب الخزنة الواحد ووضعه تحت سيطرة الخزنة.

#### إدارة مراكز المديونية والوصول إلى الأسواق والمخاطر الكلية<sup>4</sup>

- ضمان استمرارية التمويل واعتماد منهج مرن، وقد يتعين اتباع مناهج لتخفيف مخاطر إعادة التمويل إذا رأَت الأسواق أن هناك درجة عالية من المخاطر. وإذا فُقدت إمكانية الوصول إلى الأسواق، سيكون من الصعب استعادتها.

<sup>3</sup> راجع المذكرة المصاحبة بعنوان: "إعداد نظم الإدارة المالية العامة لمواجهة تحديات كوفيد-19" للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا.

<sup>4</sup> مذكرة قيد الإصدار (استجابة إدارة الدين لجائحة كوفيد-19) تناقش دور مديري الدين واستجابتهم بمزيد من التفصيل.

- ينبغي لمديري الدين مراقبة تطورات الأسواق عن كثب. وقد يتعين تهيئة أساليب الإصدار ونظم التسعير لاستيعاب احتياجات المشاركين في السوق (مثل الإعلان عن المزادات بفترة تأخر أقصر، أو توحيد مزادات الأسعار، أو إنشاء اتحاد مالي، أو توفير أدوات أقصر أجلا).
- قد تنشأ الحاجة إلى عمليات إدارة الالتزامات للتعامل مع مخاطر عدم السداد.
- الكيانات العامة (بما فيها المؤسسات المالية والمؤسسات العامة) ينبغي أن تتسق فيما بينها بدلا من التنافس على الأموال في الأسواق.
- زيادة المرونة من خلال الاحتياطات الوقائية النقدية، وخطوط الائتمان، وغيرها من مصادر التمويل البديلة، بما فيها تسهيلات الإقراض متعدد الأطراف والمنح المتوافرة للبلدان النامية بصفة خاصة.
- تتبع المخاطر من النقد الأجنبي ومن الديون قصيرة الأجل والالتزامات الاحتمالية، مع أخذ بعين الاعتبار الآثار طويلة المدى على الحيز المالي واستمرارية القدرة على تحمل الدين.

#### استمرار تفعيل وحدات الإدارة المالية العامة

- من الضروري التأكد من استمرار نظم الإدارة المالية العامة الأساسية في ممارسة وظائفها (وخاصة المدفوعات وإصدار الموافقات) وتفعيل خطط استمرارية العمل حتى يتسنى تقديم الخدمات الضرورية. وقد ينطوي ذلك على صعوبات بسبب غياب الموظفين، ليس بسبب المرض وحسب ولكن أيضا بسبب العوائق المادية (مثل القيود التي تفرضها الحكومة على الحركة). والعوائق المادية قد تقتضي توفير أدوات للعمل من بُعد/عبر الإنترنت للموظفين القادرين على العمل لكنهم غير قادرين على المجيء إلى مقر عملهم كما ينبغي ضمان القدرة على إدارة المخاطر المحتملة على أمن المعلومات على شبكة الإنترنت.
- قد يتعين تخفيف الضوابط مؤقتا لتسهيل أداء المدفوعات بوتيرة أسرع، كمنح صلاحية إعادة توزيع الأموال والموافقة على المدفوعات أو تخفيف الضوابط السابقة على التدقيق فيما يخص المدفوعات ذات الأولوية القصوى التي تنطوي على درجة مخاطر متدنية.
- ضمان التنسيق عن كثب مع الحكومات دون المركزية، ومع الحكومات الأخرى، متى كان ذلك ملائما، بوسائل منها عقد اجتماعات بوتيرة أعلى للتنسيق بينها.

## المرفق 1- أمثلة على تدابير السياسة في مواجهة تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

الفئة	إجراءات السياسة	إدارة المخاطر على المالية العامة
تدابير الموازنة (التكاليف التي تتحملها المالية العامة تتعكس في العجز والميزانية العمومية)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الإنفاق (كالخدمات الصحية وإعانات البطالة)؛</li> <li>• المنح الرأسمالية والتحويلات الموجهة (مثل دعم الأجر أو التحويلات المباشرة)، أو</li> <li>• الإجراءات الضريبية (خفض الضرائب أو تخفيفها أو تأجيلها).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• اعتماد إجراءات وتنفيذها من خلال الموازنة العادية وآليات الإدارة المالية العامة.</li> <li>• انعكاس التكاليف الكاملة في البداية على عجز المالية العامة والدين والتمويل</li> </ul>
التدابير تحت الخط أو "خارج الموازنة" (تكاليف المالية العامة التي تتعكس على ارتفاع الدين وزيادة التمويل)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضخ رأس المال المساهم في المؤسسات العامة</li> <li>• منح قروض للشركات والأسر</li> <li>• المشتريات من الأصول (المتعثرة)</li> <li>• تحمّل الدين</li> <li>• العمليات خارج الموازنة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضمان وضوح المنطق وراء التدخل</li> <li>• تقييم التكاليف على المالية العامة</li> <li>• ضمان توافر الآليات للموافقة على المستوى المركزي</li> <li>• الإفصاح عن جميع التدابير</li> </ul>
الضمانات الحكومية (لا تتطوي على تدفقات نقدية في البداية لكنها تتعرض للمخاطر ويُحتمل أن تتحمل تكاليف مستقبلية)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضمانات شاملة للقطاع المالي والقطاعات الأخرى</li> <li>• ضمانات تُقدّم مرة واحدة لمؤسسات/كيانات محددة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وبالإضافة إلى ما ورد أعلاه:</li> <li>• تحديد حجم المخاطر</li> <li>• النظر في منح ضمانات جزئية وفرض رسوم على الضمانات تقوم على المخاطر</li> <li>• الاحتفاظ بالقدرة على استرجاع الأصول</li> <li>• رصد مخصصات لتغطية التكاليف المتوقعة في الموازنة</li> </ul>
التزامات احتمالية أخرى	<ul style="list-style-type: none"> <li>• عمليات شبه مالية عامة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديد حجم المخاطر</li> <li>• الإفصاح عن جميع الالتزامات الاحتمالية</li> </ul>